

يقوم الاتحاد العام لعمال الكويت الأحد المقبل تجمعا نقابيا وشعبيا في ندوة «لا للخصخصة على حساب الشعب والوطن» في مقره بميدان حولي، بمشاركة الحركة النقابية وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني والفئات الشعبية المتضررة من القانون.

تجمع نقابي
وشعبي الأحد



في ندوة «المال العام بين الخصخصة والرافال»

الاستجابات ستعود إذا مرت الصفقات المشبوهة

محمد المصلح

أجمع المحاضرون في الندوة التي أقيمتها النقطة السياسي د. جلوي الجمعية تحت عنوان «المال العام بين الخصخصة والرافال» أمس الأول على أنه لا توجد خطوط حمراء أمام المال العام، وأكد النائب فيصل المسلم أن الاستجابات ما زال قائما لأي مسؤول يوقع على صفقة الرافال على شكلها الحالي، في حين اعتبر النائب ضيف الله بورمية أن الخصخصة هي طريق لبيع الوطن لحفنة من التجار، فيما قال أستاذ القانون في جامعة الكويت د. عبيد الومسي إن قانون الخصخصة جعل من المواطن مستهلكا ومساهما لا يرتبط أساسا بالهوية والانتماء الوطني.

استجاب

أكد المسلم نحن نقدر دور فرنسا أثناء الغزو العراقي، ولكن عندما تكون الاصور عند مصلحة الكويت واموالها سنغلبها على مصالح الدولة الأخرى، معلنا أن التوقيع على الصفقة يعني الاستجاب، وهو

يتمل تناولا على المال العام عبر عدم إشراك مجلس الأمة وديوان المحاسبة وتزويدهم بالتقارير.

وقال: نحن طالبنا بقانونين الحكم، سواء كان مجلس الأمة أو مجلس الوزراء، مطالبا بالتحرك الشعبي في القضايا المصيرية، قائلا في الوقت نفسه إن هناك نوعين من النواب، فمنهم من يخاف الله، وآخر لا تحركه إلا الضغائن الانتخابية.

وطالب الشعب بممارسة دوره الرقابى على النواب عن طريق الحساب الشديدي إزاء ما وافقهم، مضيفا أن المال العام يمثل واجبا شرعيا قبل أن يكون واجبا وطنيا، لذلك يجب أن ندافع عنه ولا بد أن نكون مع سلم الأخلاق فغلبنا حماية المال العام، لأنه لا يخضع لأحد، بل هو للشعب، فالقسم الوارد في النصوص الدستورية في ما يخص المال العام يكون على الجميع.

الرافال»

ووصف المسلم صفقة شراء الطائرات الفرنسية (الرافال) بالمشبوهة وأنها تمثل سرقة كبرى أن تمت الصفقة، قائلا «إذا مضت الحكومة في التوقيع على الصفقة وتجاهلت مجلس الأمة وديوان المحاسبة، فإننا نعتبرها صفقات تنفع وتفيد للمال العام، ما يعني توجيه استجابات إلى صاحب القرار في التوقيع».

وقال إن هذه الطائرات لم تبع



الجمعية متحدًا. وبدا فيصل المسلم والسيميط وبورمية والهيلم والهلمان

(تصوير: مصطفى نجم)

نقابات القطاع الحكومي تحدد التعديلات على «الخصخصة»

قال رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي فهد العجمي إن رؤساء النقابات الأعضاء في اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي قد اجتمعوا لمناقشة مشروع قانون الخصخصة المعروض حاليا على مجلس الأمة، والذي تمت الموافقة عليه في المداولة الأولى. وقد أبدى جميع رؤساء النقابات رفضهم التام لمشروع القانون المشار إليه وذلك لانفتقاره للضمانات الكفيلة بالحفاظ على المال العام، وكذلك لانفتقاره للضمانات التي تحفظ حقوق العمالة الوطنية ومصالح المواطنين.

وأضاف رؤساء النقابات أنهم قاموا بدراسة قانون الخصخصة المعروض على المجلس واقتروا ضرورة إضافة بعض الأحكام والقواعد الهامة إلى مشروع القانون حفظا للمال العام، وحماية للعمالة الوطنية، وهي ضرورة النص في مشروع القانون على أنه «لا يجوز تخصيص المشروعات العامة المتعلقة بقطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي». وضرورة أن تتضمن المادة الرابعة من المشروع، والتي تتعلق بالمجلس الأعلى للتخصيص، وجود ممثل عن العمال في المجلس الأعلى.

وشددوا على ضرورة وجود ممثل عن الاتحاد العام لعمال الكويت في المجلس الأعلى ليكون ضمانا لفئات العمال. كما اقترحوا تشكيل لجنة متابعة أوضاع العاملين الذين تم نقلهم إلى الشركات التي توول إليها المشاريع، ويكون عمل اللجنة هو الإشراف على العقود المبرمة مع العمال والتأكد من تسلمهم جميع امتيازاتهم، والتحقق من تطبيق القوانين بكل دقة، وتكون هذه اللجنة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبمشاركة الاتحاد العام للعمال.

السهم الذهبي

وبين العجمي أنه في ما يتعلق بالسهم الذهبي الوارد بالمادة الخامسة عشرة فإننا نرى تعديل نص المادة المشار إليها، بحيث تصبح «يجب أن يكون للدولة سهم ذهبي في ملكية الشركات التي تأسست... الخ المادة»، وذلك بدلا من «يجوز أن يكون للدولة... الخ المادة»، وذلك حتى تتمكن الدولة من الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للشركة حماية للمصلحة العامة، ونقترح قبل تطبيق عمليات التخصيص وضع أرضية مناسبة من القوانين، ومن أهمها قانون يمنع الاحتكار وغيرها من القوانين الهامة، ويجب النص صراحة في مشروع القانون المشار إليه على أنه لا يجوز للدولة أن تعهد بإدارة مرافق الخدمات الخاصة، وذلك لأن تلك المرافق من الخطورة بمكان تخصيصها، وأنه يجب مراعاة أحكام المواد 11 و15 و40 من دستور الكويت في هذا الشأن، ويمكن في حالة تأسيس شركة مساهمة كويتية تزول إليها الأصول المادية والمعنوية بكل مشروع عام أن يتم تخصيص نسبة 80% من الأسهم للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين بدلا من نسبة 40% فقط، وذلك حتى يشارك المواطنين جميعا في ملكية تلك المشاريع بدلا من حفنة قليلة من المتنفعين في هذا الشأن.

ويجعل من المواطن مستهلكا ومساهما في تغيير القيم الخائبة في العلاقة بين الوطن والمواطن ذلك أن المواطنة في حقيقتها قيمة لا تقبل العرض والطلب ولا تخضع للمعايير الاقتصادية في حين أن القانون المشار إليه قد عدل في مضمون هذه العلاقة فجعل من المواطن مستهلكا ومساهما وهي قيم اقتصادية لا ترتبط أساسا بالهوية والانتماء الوطني وتخضع بالنظر إلى طبيعتها إلى ظروف العرض والطلب.

يعرض عليه عقد من قبل الشركات التي لو افترضنا أنها ستتمتع بالقطاعات الحكومية عبر قانون الخصخصة، مضيفا أن الحكومة طلبت من بعض القطاعات التابعة لها بيان بتقاعد بعض الموظفين الباقى على خدماتهم 3 سنوات على الرغم من عدم اتمامهم شروط التقاعد، وهي مؤشرات على أنهم ضد المواطن.

الأمن الوطني

وأضاف بورمية إن اعتبارات الأمن الوطني، فهناك سوابق عديدة، ومنها على سبيل المثال ما حصل في عام 2003 عندما تحركت القوات الأمريكية إلى العراق، حيث أن بعض الوافدين قد ترك العمل نتيجة لذلك الأمر مما سبب سلاا واضحا لكثير من القطاعات التي طالبت حينها بالمواطنين من أجل العمل.

وفيما يخص الرافال بين بورمية أن هناك عمولات وصلت إلى 10% في بعض الصفقات، قائلا أنه لا توجد خطوط حمراء أمام المال العام وتبديده من الممكن أن يكون هناك أكثر من استجاب إذا ثبت فساد واستغلال للمال العام.

سلعة اقتصادية

من جانبه، قال أستاذ قانون المرافعات في جامعة الكويت د. عبيد الومسي إن قانون الخصخصة يجعل من الوطن ومرافقه وثرواته سلعة اقتصادية بدلا من كونه قيمة للانتماء والولاء



المسلم: صفقة الرافال «سرقة كبرى»

بورمية: مجلس الأمة حكومي ونواب تأمروا لتحويله إلى «الوطني»

الومسي: قانون الخصخصة يجعل من الوطن وثرواته سلعة اقتصادية



وجهتا نظر متعارضتان في ندوة الخصخصة:

دمار للمواطن أم تنوع لمصادر الدخل؟



المصري وأشكناني أثناء الندوة

(تصوير: أحمد موش)

بتوفير وظائف للخريجين.

الخصخصة

وأشار أشكناني إلى أن الظروف العالمية تجبرنا على أن نتجه للخصخصة، مضيفا أن القطاعات الخدمية ستكون أفضل لو تسلمها القطاع الخاص، ضاربا المثل بأن الموظف الحكومي مقابل الأجر الذي يخفها، مضيفا أن الخصخصة ستخفف العبء على الدولة، بعد أن أصبح هناك تكديس للموظفين بالقطاع العام بسبب التزام الحكومة

القانون أمام المواطنين لن يجدي نفعاً، لأن المواطن سيضطر بعد فترة إلى بيع حصته إلى التاجر المستثمر.

بصوره، أيد المحلل المالي والاقتصادي علي أشكناني إقرار قانون الخصخصة قائلا أن القانون سيكون كفيلا بإنهاء ظاهرة عدم انتاجية الموظف الحكومي مقابل الأجر الذي يخفها، مضيفا أن الخصخصة ستخفف العبء على الدولة، بعد أن أصبح هناك تكديس للموظفين بالقطاع العام بسبب التزام الحكومة

ظل ميزانية الباب الأول للرواتب والأجور المرتفعة، مضيفا أن الهدف من التوظيف الحكومي كان منذ البداية توزيع الثروة على المواطنين، مشيراً إلى أنه لو كان هذا الهدف، فما يأخذه المواطن هو أقل من حقه.

وتشدد على ضرورة رفع الإنتاجية في القطاع العام لنصل للإنتاجية في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الموظف الحكومي يداوم 80 يوماً ونصف اليوم في السنة، بينما يداوم الموظف في القطاع الأهلي 280 يوماً، قائلاً إن الحل لا يكمن في خصخصة القطاعات الحكومية، بل العمل على رفع إنتاجيتها، لافتاً إلى أن القطاع الخاص يعمل على ما أسماه «تدريب حكومي»، في إشارة له إلى أن هذا القطاع لا يستطيع المقاومة دون دعم حكومي ضاربا المثل بالمطالبات بتأميم البنوك أثناء الأزمة الاقتصادية السابقة.

الأجور

ولفت إلى أن الأجور في القطاع الأهلي بمجملة أقل من الأجور في القطاع العام، إذا تم استثناء الدعم الحكومي للعمالة الوطنية والمميزات الأخرى، منوها إلى مضار الخصخصة، ليس فقط على الرواتب والعمل،

أميرة بن طرف

أكد المستشار في وزارة الأشغال د. ناصر المصري أن قانون الخصخصة مخالف شكلاً ومضموناً للدستور الكويتي، مضيفا أنه في ظل الإحصائيات الحالية لعدد حملة الشهادات الجامعية في الكويت سيكون «دمارا» للكويتيين، مشيراً إلى أن 280 ألف مواطن لن يجدوا وظائف في ظل الخصخصة، لأنهم أما ضمن الأميين أو يحملون شهادات أقل من الثانوية.

وأشار المصري، في الندوة التي أقيمتها النقطة الاقتصادي بجاسمة الكويت بالتعاون مع رابطة الشباب الوطني الديموقراطي يوم أمس بعنوان «الخصخصة تنمية أم تدمير؟»، إلى أن لقطاع الخاص غير آمن ولا يحمي الموظف بسبب عدم وجود تأمين ضد البطالة أو حد أدنى للأجر، لافتاً إلى أن تجربة إخراج 4 آلاف موظف كويتي من القطاع الخاص أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، هي خير دليل على عدم حماية هذا القطاع للموظف.

ورغم رفضه للخصخصة اعترف المصري أن القطاع العام يعاني بعض المشاكل خاصة في

بسم الله الرحمن الرحيم

يُؤَيِّسُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ النَّوْرِيُّ الرَّجُلِيُّ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرْتَبِعَةً قَائِمَةً عَلَى عَيْسَى وَأَجْرٍ حَسْبِي

سنة 1431هـ

تتقدم أسرة

بيان لطب الأسنان

بخالص العزاء والمواساة إلى

الدكتور/ محمد منير النوري

أخصائي علاج وجراحة اللثة

وآل النوري الكرام

بوفاة فقيدهم المغفور له بإذن الله تعالى

عمه

نوري عبدالله النوري

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللهم صل على خير الوالدين